

الإحكام لابن حزم

لقول ا [تعالی { لا تجعلوا دعآء لرسول بینکم کدعآء بعضکم بعضا قد یعلم [لذین یتسللون منکم لو اذا فلیحذر لذین یخالفون عن أمره أن تصیبهم فتنة أو یصیبهم عذاب أليم { فلم یخص أمرا دون أمر ولو ساغ ذلك فی هذا الحدیث لساغ لكل أحد أن یقول فی أي حکم حکم به رسول ا [A هذا على سبیل الصلح لا على سبیل الحقیق وهذا کفر من قائله .

قال أبو محمد وقد صدق هذا المحتج فیما قال .

قال بعضهم لو جاز النسخ قبل العمل لجاز قبل الاعتقاد .

قال أبو محمد وهذا قیاس والقیاس باطل ولو كان القیاس حقا لكان هذا فاسدا إذ لیس سقوط العقل موجبا لسقوط الاعتقاد وقد یعتقد وجوب الشیء وتصحیحه من لا یفعله من المسلمین العصاة وقد یفعله من لا یعتقده من المنافقین والمرائین وهذا أمر یعلم بالمشاهدة فبطل أن یكون الاعتقاد مرتببا بالعمل وبطل ما موه به هذا المعترض من أنه لو جاز النسخ قبل العمل لجاز قبل الاعتقاد فإن قالوا لو جاز نسخ الشیء قبل العمل به لكان اعتقاده حسنا وطاعة وفعله قبیحا ومعصية وهذا محال .

فالجواب إن هذا شغب ضعيف لأنهم جمعوا بین حکم زمانین مختلفین وإنما یكون اعتقاد الشیء حقا إن فعل إذا لم ینسخ فأما إذا نسخ فإنما الواجب اعتقادا أنه معصية إن فعل واعتقاد أنه قد كان طاعة فی وقت آخر وهذا لیس محالا فإن قالوا الاعتقاد فعل قیل لهم الاعتقاد فعل النفس منفردة لا شركة للجسد معها فیة والعمل فعل النفس بتحریك الجسد فهو شیء آخر غیر الاعتقاد وقد فرق رسول ا [A بینهما بقوله A العمل بالنیات فجعل النية وهي الاعتقاد غیر العمل .

قال أبو محمد وقد احتج القدماء من القائلین بقولنا فی هذه المسألة بحجج منها أمره تعالی إبراهيم علیه السلام بذبح ولده وقول إبراهيم علیه السلام { إن هذا لهو لبلاء لمبین } وقالوا هذا بیان جلي أن الذي أمر به نسخ قبل أن یكون لأن قوما قالوا إنما أمر بتحریك السکین على حلق ولده فقط فأبطل تعالی قولهم بقول إبراهيم { إن هذا لهو لبلاء لمبین } ولو لم یؤمر بقتله لما كان